

Distr.: General
30 May 2006
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي الخامس والعشرين عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. والتقرير مقدم من الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).



التقرير الفصلي الخامس والعشرون عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للمرصد والتحقيق والتفتيش المقدم وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، وهو التقرير الخامس والعشرون المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أنشطة لجنة الأمم المتحدة للمرصد والتحقيق والتفتيش خلال الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ثانيا - التطورات

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل الرئيس التنفيذي بالنيابة ممارسة تقديم الإحاطات عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للمرصد والتحقيق والتفتيش إلى الرؤساء المتتابعين لمجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء والمسؤولين بالأمانة العامة.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار الرئيس التنفيذي بالنيابة بروكسل لعقد اجتماع مع آناليسا غانيلا، الممثل الشخصي للممثل السامي المعني بعدم تكاثر أسلحة الدمار الشامل في الاتحاد الأوروبي. وحضرت الاجتماع أيضا دوروثيا آيور، رئيسة إدارة نزع السلاح وتحديد الأسلحة بوزارة خارجية النمسا، التي يوجد بها حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي.

خلاصة المعلومات

٤ - أكمل موجز خلاصة المعلومات. ووفقا لتوصية هيئة المفوضين في دورتها الثانية والعشرين، تسعى اللجنة إلى إتاحة الموجز كتقرير إلى مجلس الأمن (انظر S/2006/133، الفقرة ٢١)، بعد أن تُراعى التعليقات الإضافية الواردة من المفوضين.

المحفوظات

٥ - يواصل خبراء اللجنة استعراض سجلاتها الفنية لتحديد المسائل التي سيتعين أن تعالج في حالة نقل هذه السجلات في نهاية المطاف إلى محفوظات الأمم المتحدة. ويواصل الخبراء القانونيون والفنيون أيضا دراسة المعلومات المقدمة إلى المسؤولين في اللجنة عقب جلسات الإحاطة مع الخبراء التي رتبها المفوضون في بلدانهم فيما يتعلق بالتشريعات والممارسات الوطنية ذات الصلة. ومن المتوقع أن يرد مزيد من التعليقات من المفوضين بعد مشاوراتهم مع

الخبراء الوطنيين بشأن محتويات ورقة العمل المتعلقة بهذا الموضوع، التي قدمت إليهم في شهر شباط/فبراير ونوقشت أثناء الدورة الثانية والعشرين لهيئة المفوضين.

ثالثاً - أنشطة أخرى

٦ - في ٧ نيسان/أبريل، كتب الممثل الدائم للعراق إلى الرئيس التنفيذي بالنيابة يقول إن حكومة العراق تعتزم الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وعليه، طلبت الحكومة العراقية أن تزودها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بعمليات الكشف الكامل والنهائي والتام للأسلحة الكيميائية، التي قدمتها مديرية الرقابة الوطنية بالعراق إلى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أبلغ الرئيس التنفيذي بالنيابة رئيس المجلس بأن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش قد أوضحت لمجلس الأمن مراراً استعدادها للاستجابة إلى أي طلب للمساعدة تقدمه العراق بشأن هذه المسائل. وبناء عليه، اقترح أن يقدم إلى العراق هذه الوثيقة بعد تحريرها على النحو الواجب بالنظر إلى محتوياتها الحساسة فيما يتعلق بالانتشار. وفي ٢٤ أيار/مايو، رد رئيس المجلس فذكر أن أعضاء المجلس اقترحوا أن يقوم الرئيس التنفيذي بالنيابة بتزويد حكومة العراق بالفروع ذات الصلة من "البيان الدقيق العراقي الكامل عن الحالة الراهنة" الذي أحالته مديرية الرقابة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وعمم على مجلس الأمن، وهو وثيقة مستكملة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل المتصلة بالتصرف في الوثائق والمواد الحساسة فيما يتعلق بالانتشار. وقد أحالت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الفروع ذات الصلة إلكترونياً إلى الممثل الدائم للعراق في ٣٠ أيار/مايو.

٧ - وفي ضوء الطلب المذكور أعلاه واعتزام العراق المعلن الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ترى اللجنة أن من اللائق أن تضيف إلى هذا التقرير مرفقاً يقدم عرضاً عاماً لبرنامج الأسلحة الكيميائية في العراق (انظر المرفق).

رابعاً - مسائل أخرى

المكاتب الميدانية

٨ - في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، سافر موظفان دوليان من مكتب قبرص الميداني إلى بغداد لإعادة نشر جميع الموجودات من مجمع القناة للأمم المتحدة. وقد أُخلي مجمع القناة تماماً، بمساعدة كبيرة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من معدات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بحلول ٢٥ آذار/مارس ونقلت جميع المعدات إما إلى المنطقة

الدولية في بغداد، أو إلى مجمع خيتان للأمم المتحدة في الكويت لاتخاذ قرارات بشأن التصرف فيها مستقبلاً، أو إلى قبرص من أجل تجديدها وخزنها. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض المعدات التي طلبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعيدت إلى قبرص حيث قام بشحنها إلى فيينا موظفو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونقلت معدات مكتبية كافية إلى المنطقة الدولية لدعم فريق من المفتشين إذا ما طُلب منهم العمل من هناك. كما نقل المختبر الكيميائي المتنقل البالغ طوله ٤٠ قدماً إلى المنطقة الدولية مشفوعاً بمولده، فضلاً عما به من مجموعة الأجهزة الحاملة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وترك عدد كبير من الموجودات، كان مجلس حصر الممتلكات في المقر قد وافق سابقاً على التصرف فيها، في موقعها في مجمع القناة وسلمت كمنح إلى حكومة العراق. وشملت هذه البنود ٢٣ مركبة لينة الجوانب من بينها ثلاث عربات إسعاف، وقطع غيار للمركبات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات وأثاث. واللجنة ممتنة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل المساعدة التي قدمتها لها.

٩ - وتم التوصل إلى اتفاق مؤقت من أجل تواجدها الموظفين المحليين للجنة في موقع واحد مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بغية الحفاظ على معدات اللجنة في المنطقة الدولية. ومن المقرر خفض عدد الموظفين المحليين في بغداد من سبعة إلى اثنين بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٠ - ويواصل مكتب قبرص الميداني الحفاظ على المعدات المخزنة في قبرص، فضلاً عن توفير إشراف يومي على الموظفين المحليين في بغداد. ويواصل موظفو المكتب الميداني، كلما كان ذلك مناسباً، العمل مع الجمارك في لارنكا من أجل تيسير شحنات وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويواصل المكتب الميداني أيضاً دعم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كلما طلبت منه القيام بذلك.

الموظفون

١١ - في نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، بلغ مجموع عدد الموظفين الأساسيين من الفئة الفنية، في مقر اللجنة، ٣٧ موظفاً. وينتمي هؤلاء الموظفون إلى ٢١ جنسية؛ ومنهم ٨ نساء.

الزيارات والاجتماعات وحلقات العمل التقنية

١٢ - تواصل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش متابعة التطورات في مجال التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج والتطورات المتصلة بها وتقييم آثار ذلك على ولايتها وإمكانية تطبيق التكنولوجيات الجديدة في أنشطة الكشف والرصد والتحقق.

١٣ - وحضر أحد خبراء اللجنة الاجتماع والمعرض الحادي والثلاثين بعد المائتين الذي نظمته الجمعية الكيميائية الأمريكية في أطلنطا، في الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦. وشمل البرنامج العلمي حوالي ٨٠٠٠ عرض شفوي وبالمصقات، واجتذب هذا المعرض أكثر من ٣٠٠ شركة من شركات العرض. وكانت أكثر البنود صلة بولاية اللجنة المتعلقة بالرصد أجهزة الاستشعار الإحيائية وطرق الرصد الطيفي، مثل قياس الطيف الكتلي وقياس الطيف الراماني، بجانب طرق شتى للفصل اللوني والتحصين.

١٤ - وقد حضر خبراء اللجنة المعرض الدولي للمستحضرات الصيدلانية لعام ٢٠٠٦ في آذار/مارس، في مدينة نيويورك. ويغطي المعرض التكنولوجيات المتقدمة في صناعة المستحضرات الصيدلانية ومسائل شاملة بدءاً من تطوير العمليات إلى مراقبة الجودة وصولاً إلى التعبئة والتحقق. وسمح للموظفين في هذا المعرض بإجراء تقييم دقيق للمعدات الجديدة للإنتاج والزرع والطحن والتصفية، وكان كثير من هذه المعدات مزدوج الاستخدام في إطار خطة الرصد والتحقق المستمرين وقائمة الإبلاغ بالواردات والصادرات.

١٥ - وفي شهر نيسان/أبريل، استضافت اللجنة حلقة دراسية - دون أية تكلفة للمنظمة - تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للوسم والرصد. وأوضح عرض قدمه أحد أصحاب المصانع في الولايات المتحدة الكيفية التي يوفر بها استخدام ملصقات تحديد موجات الراديو مزيداً من الدقة للجرد والمراقبة. وينطوي وضع هذه العلامات والوسمات على تكنولوجيا تستخدم لتحديد وتعقب وتعيين أماكن الموجودات المقترنة بشبكة المباني من أجل تعزيز تطوير شفرة للمنتجات الإلكترونية يمكن رصدها عن بعد. وقد تناولت الحلقة الدراسية ما ينطوي عليه استخدام معدات وبرامج تحديد موجات الراديو من قضايا في مجال التحديد والوسم والرصد.

١٦ - وفي شهر نيسان/أبريل أيضاً، استضافت اللجنة حلقة دراسية - دون أية تكلفة للمنظمة - بشأن أخذ العينات البيئية لجمع وتحليل المواد البيولوجية. وشملت آخر المعلومات المستكملة أوجه التقدم في مجال أخذ العينات جواً وإدماجها في نظام رصد وتحليل الحمض الخلوي الصبغي (DNA) الذي كانت اللجنة قد نشرته من قبل. وقد أضحت هناك الآن أدوات حديثة مدمجة سهلة الاستخدام، خفيفة الوزن، وأقل عرضة للتلوث، متاحة لتحليل DNA. وقد تلقى الموظفون تدريباً عملياً على المعدات الحديثة الخاصة بـ DNA.

١٧ - وحضر خبيران من اللجنة مؤتمر نزع الأسلحة الكيميائية الذي عقد في لومبورغ، بألمانيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيار/مايو. ويعالج هذا المؤتمر السنوي المشاكل التقنية المرتبطة بالتصرف في الأسلحة الكيميائية طبقاً لمتطلبات اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وعرضت في المؤتمر آخر التطورات المستجدة في التحليل الكيميائي لعوامل الحرب الكيميائية، والإجراءات المتعلقة بسلامة مناولة الذخيرة غير المخزونة، والمسائل المتعلقة بإعادة توجيه علماء الأسلحة الكيميائية السابقين.

التدريب

١٨ - نظمت اللجنة دورة تدريبية بيولوجية في البرازيل في الفترة من ٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦. وحضر الدورة كمتدربين خمسة عشر خبيراً من الخبراء المدرجين في قائمة اللجنة، ينتمون إلى ١٤ بلداً، وموظف واحد من موظفي اللجنة. وكانت هذه الدورة، شأنها شأن دورة سابقة في الأرجنتين عن الصواريخ، دورة خاصة بالتكنولوجيا. وسعت الدورة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما: (أ) إيجاد فهم تقني جيد لدى المتدربين للتكنولوجيات المستخدمة في إنتاج اللقاحات البشرية؛ و (ب) تحسين مهارات المتدربين على تصميم نظم التفتيش والرصد لمرافق الإنتاج البيولوجي. وكانت هذه الدورة الثالثة للتكنولوجيا في المجال البيولوجي، ونظمت الدورات كلها في البرازيل. وتشعر اللجنة بالامتنان لحكومة البرازيل لدعمها لأنشطة اللجنة التدريبية.

١٩ - ومنذ إكمال الدورة الأخيرة في البرازيل، زادت اللجنة عدد الخبراء الدوليين المتخصصين، الذين تتوافر لديهم مهارات فريدة في إرساء إجراءات التفتيش والرصد من أجل الكشف عن مواد الحرب البيولوجية أو إعاقه إنتاجها في المرافق ذات الاستخدام المزدوج. وأوضحت الدورة أيضاً أنه يمكن رصد مرافق الإنتاج البيولوجي المعروفة رصدًا فعالاً وكفؤاً عن طريق نظام غير تدخلي يستند إلى مزيج من المعاينة الموجهة لأهداف محددة، والاستخدام المركز لأجهزة الاستشعار، وعمليات التفتيش غير المتكررة التي تجريها أفرقة من الخبراء المحنكين والمدرّبين جيداً. ولن يكون لمثل هذا النظام أثر معاكس على الأنشطة المشروعة في أي موقع، كما أنه لن يمثل عبئاً، سواء بالنسبة إلى بلد مضيف أو إلى وكالة تفتيش.

٢٠ - ومثلت الدورة التدريبية التي نظمت في البرازيل الدورة التدريبية الرابعة والثلاثين للجنة. وقد بدأت الدورة التدريبية التالية، بشأن التكنولوجيات المستخدمة في نظم توجيه ومراقبة القذائف وفي إنتاج الطائرات المسييرة والقذائف الانسيابية والطائرات الأخرى بلا طيار، في فرنسا في ٢٩ أيار/مايو.

٢١ - وقد أجرت اللجنة تحديثاً لقائمة مفتشيها. وإلى جانب موظفيها الحاليين، أكد ما يزيد على ٣٠٠ شخص مدرجين في القائمة استعدادهم للاشتراك في بعثات التفتيش إذا طلبت إليهم اللجنة ذلك.

خامسا - هيئة المفوضين

- ٢٢ - في ١٩ أيار/مايو، استقال ستيفن ج. ريدميكير (الولايات المتحدة) من هيئة المفوضين. وعين الأمين العام فرانسيس ريكورد (الولايات المتحدة) خلفا له.
- ٢٣ - اجتمعت هيئة مفوضي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في دورتها العادية الثالثة والعشرين في نيويورك في يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو. وحضر الدورة مراقبون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- ٢٤ - وقدم الرئيس التنفيذي بالنيابة إحاطة إلى المفوضين عن أنشطة اللجنة منذ آخر دورة لهم وعن الأنشطة المقررة في الفصل المقبل. وإضافة إلى ذلك قُدم بيانان عن:
- (أ) مقارنة متطلبات الأسلحة الكيميائية - الإعلانات ذات الصلة الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن وبموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛
- (ب) التحقق بواسطة الأمم المتحدة: أسلحة الدمار الشامل في العراق - بيان قدمته اللجنة في شهر كانون الثاني/يناير إلى فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٥٩^(١).
- ٢٥ - ورحبت الهيئة بالبيان الاستهلاكي للرئيس التنفيذي بالنيابة، وبالبيانين اللذين قُدا.
- ٢٦ - وناقشت هيئة المفوضين موجز خلاصة المعلومات الذي كان قد نقح في ضوء التعليقات التي أدلى بها من قبل المفوضون. وأزجى ثناء واسع النطاق على الموجز المنقح. وقدم المفوضون تعليقات إضافية وضعت في الاعتبار. وارتأى المفوضون أنه ينبغي اتخاذ الخطوات الضرورية للسعي إلى إصدار الموجز إلى المجلس بوصفه تقريراً للجنة، وحثوا على عدم الإبطاء دون مسوغ في إصداره.
- ٢٧ - وتقرر مبدئياً عقد الدورة المقبلة للهيئة في ٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- ٢٨ - ووفقاً للفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، تم استشارة المفوضين بشأن محتوى هذا التقرير.

(١) التحقق من جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق.

المرفق

عرض عام لبرنامج الأسلحة الكيميائية في العراق

- ١ - كانت الأسلحة الكيميائية هي المجال الأول من مجالات أسلحة الدمار الشامل الذي قام العراق باستكشافه. ففي عام ١٩٧١، أنشأ الفيلق الكيميائي العراقي مرفقا على نطاق مختبري في الرشاد، بمنطقة بغداد، لاكتساب خبرة عملية في تركيب عوامل الحرب الكيميائية وتقييم خصائصها. وعلى الرغم من أن إنتاج كميات مختبرية من عوامل الأسلحة الكيميائية (من غرام إلى كيلوغرام) أمر كان يمكن تبريره للأغراض الدفاعية، مثل معايرة أجهزة الاستشعار واختبار المعدات الوقائية، فإن الأعمال التي اضطلع بها هذا المختبر شكلت أيضا خطوة ضرورية على طريق تدريب ملاك وطني من الأخصائيين من أجل الأنشطة المقبلة المكرسة لبحوث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها. وإضافة إلى ذلك، أسهمت تلك الأعمال في إنشاء بنية الدعم الأساسية ذات الصلة وإنشاء منظومة لاقتناء المعدات والمواد.
- ٢ - ويمكن اعتبار عمل المختبر في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ مرحلة تحضيرية لتعرف العراق على تكنولوجيا الأسلحة الكيميائية على الرغم من أنه ليس ثمة أدلة واضحة تتعلق بنوايا العراق في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٧٤، وضع المختبر تحت رعاية منظمة منشأة حديثا، هي معهد الحسن بن الهيثم، التي كانت تابعة لوكالات الأمن والمخابرات في العراق.
- ٣ - وبحلول نهاية ١٩٧٤، كان نطاق العمل في الأسلحة الكيميائية في معهد الحسن ابن الهيثم قد اتسع في محاولة لإنتاج عوامل الأسلحة الكيميائية على نطاق أكبر (عشرات الكيلو غرامات). وعقب التقدم المحرز في زيادة نسبة تركيب عوامل الحرب الكيميائية، قرر المعهد توسيع نطاق مجمع المختبرات الكيميائية الذي ورثه من الفيلق الكيميائي ووضع وحدات إنتاجية أضخم في موقع جديد يقع في منطقة صحراوية نائية جنوبي مدينة سامراء. وفي عام ١٩٧٥، بدأ تشييد أربعة مصانع إنتاج، شملت مصنعا لإنتاج عامل الحرب الكيميائية، غاز الخردل، ومصنعا لتصنيع عاملين من العوامل المؤثرة في الأعصاب، هما تابون وسارين، ومصنعين متعددي الأغراض من أجل إنتاج سلائف كيميائية. على أن أعمال التشييد توقفت عقب إغلاق معهد الحسن ابن الهيثم في عام ١٩٧٨.
- ٤ - وقد بدأ العمل في برنامج واسع النطاق للأسلحة الكيميائية في العراق في عام ١٩٨١، بعد بدء الحرب بين إيران والعراق، حين واجه العراق الهزيمة في مواجهة ميزة القوى البشرية الساحقة التي تتمتع بها جمهورية إيران الإسلامية. وكان الهدف من البرنامج إنتاج كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية التي يمكن نشرها بسرعة وتزويد القوات المسلحة بها.

٥ - وقد أحرز برنامج العراق للأسلحة الكيميائية العسكرية تقدماً سريعاً. ففي الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٣، وسع العراق نطاق الإنتاج في مرفق الرشاد وطور المجمع في موقعه في سامراء الذي بدأه معهد الحسن ابن الهيثم. فشيّد العراق عدة مصانع لإنتاج الأسلحة الكيميائية وجمع عناصر أخرى حيوية من البنية التحتية في الموقع. وبنهاية عام ١٩٨٤، كان العراق قد أنتج مئات الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية وزود القوات المسلحة بعدة آلاف من الذخائر المليئة بالأسلحة الكيميائية. ولم يتمكن العراق من أن يتجاوز بعض الحواجز التكنولوجية الهامة، مثل نوعية بعض عوامل الحرب الكيميائية المنتجة. بيد أنه على الرغم من هذه المثالب، من وجهة نظر العراق، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية حقق غرضه الرئيسي وأحدث تأثيراً ذا شأن على نتيجة الحرب بين إيران والعراق.

٦ - وقد تطلب برنامج الأسلحة الكيميائية الحصول على تكنولوجيا ومعدات ومواد خام أجنبية لأنه لم يكن لدى العراق في أوائل الثمانينات قدرات محلية لتصنيع معدات وسلاتف كيميائية من أجل إنتاج عوامل الحرب الكيميائية. وتطلب الأمر ستارا مشروعا مقنعا للتعاقد مع المقاولين والموردين الخارجيين. ولذلك بدأ تشغيل برنامج الأسلحة الكيميائية تحت واجهة "الهيئة العامة لإنتاج مبيدات الآفات".

٧ - وفي السبعينات والثمانينات، اتسق إنتاج جيل جديد من مبيدات الآفات الزراعية من حيث التكنولوجيا والمعدات والمواد الخام اتساقاً جدياً وثيقاً. بمتطلبات إنتاج عوامل الحرب الكيميائية. وفضلاً عن ذلك، فقد كان لدى العراق احتياجات مشروعة لمبيدات الآفات من أجل قطاع الزراعة المتنامي فيه.

٨ - وعموماً، فلم يطور العراق طريقه الذاتية لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية. وكان المفهوم الأساسي للبرنامج في بدايته هو أن يكرر، على نطاق صناعي، الطرق والتقنيات الأجنبية المعروفة لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية باستخدام التكنولوجيا والمعدات والمواد الخام المتوفرة تجارياً. على أن العراق استخدم عمليات معدلة تناسب قدراته، في وقت لاحق، لإنتاج بعض العوامل، مثل عامل VX.

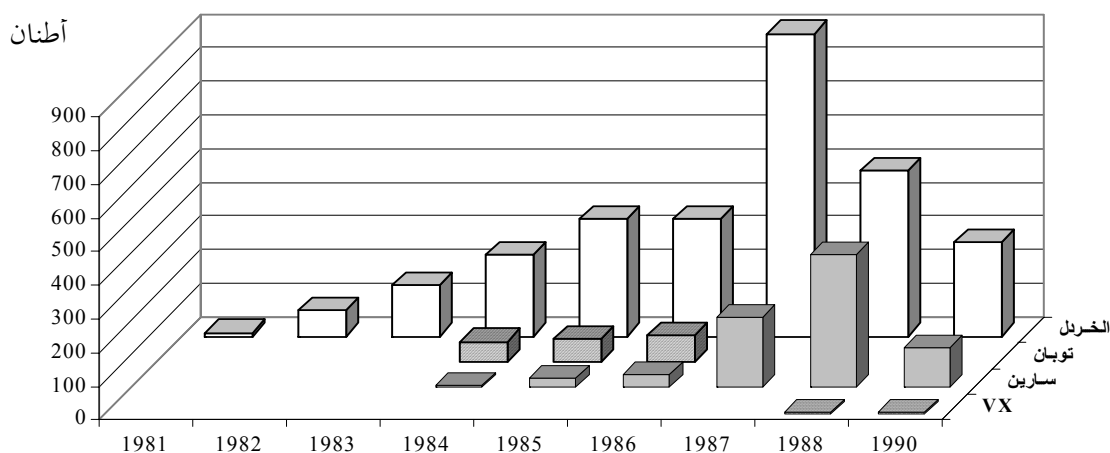
٩ - وكانت المصادر الرئيسية للمعلومات بشأن تكنولوجيا إنتاج الأسلحة الكيميائية الأساسية للعراق التدريب في المؤسسات الأجنبية، والمنشورات العالمية، وبراءات الاختراع الأجنبية، والمؤتمرات والمنتديات الدولية. وقد اختبر العراق هذه المعلومات، أول ما اختبرها، على مستوى مختبري من أجل تحديد وتعديل البارامترات غير المعروفة لتركيب عوامل الحرب الكيميائية التي لم يمكن العثور عليها في المصادر العلنية، مثل حركية ردود الأفعال الكيميائية، وتركيبات المواد الحفازة، ومواصفات المعدات وإجراءات التصعيد.

١٠ - وخلال الحرب بين إيران والعراق، لم يتمكن برنامج العراق للأسلحة الكيميائية من إنتاج أسلحة تتسم بقدر كاف من الجودة ويمكن تخزينها كاحتياطي تشغيلي واستراتيجي. وللتغلب على هذا القصور، عقب انتهاء الحرب، تركز برنامج العراق للأسلحة الكيميائية على تحسين العوامل المنتجة سابقا وعلى تطوير عوامل أكثر قوة وأفضل جودة وتناسب التخزين الطويل الأمد. وشملت تلك الأنشطة الجهود الرامية إلى إنتاج أسلحة ثنائية العنصر وعامل الحرب الكيميائية VX. كما بدأ العراق عددا من المشاريع لبناء قدرات محلية لإنتاج سلائف الحرب الكيميائية ذات الأهمية الحيوية عقب عام ١٩٨٨. على أن هذه الجهود توقفت بفعل حرب الخليج عام ١٩٩١.

١١ - وطبقا للإعلانات التي أصدرها العراق، في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١، أنتج برنامج الأسلحة الكيميائية ما يقرب من ٨٥٠ ٣ طنا من عوامل الحرب الكيميائية الخردل، وتابون، وسارين، و VX، على النحو المبين في الشكل الأول.

الشكل الأول

إنتاج عوامل الحرب الكيميائية المهلكة حسبما أعلن العراق*



	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1990
VX								2.4	1.5
سارين				5	30	40	209	394	117
توبان				60	70	80			
الخردل	10	75	150	240	350	350	899	494	280

* أعلن العراق أنه لم يحدث إنتاج أو تصنيع للأسلحة على نطاق أكبر في عام ١٩٨٩.

استخدام عوامل الحرب الكيميائية في الأسلحة

١٢ - اعتمدت جهود استخدام عوامل الحرب الكيميائية في الأسلحة في العراق، التي بذلتها الهيئة العامة لإنتاج مبيدات الآفات ومنشأة المثنى العامة، اعتماداً أساسياً على تطوير الذخائر التقليدية لنشر عوامل الحرب الكيميائية. وفي معظم الحالات، بذلت هذه الجهود من جانب المنشآت الصناعية العسكرية العراقية الأخرى أو نسقت معها. وكانت العناصر الحيوية التي جعلت هذه الذخائر مناسبة تقنيا لاستخدامات الأسلحة الكيميائية تحسين انطلاق الشحنات ذات الحجم والشكل المحددين، وعناصر أخرى صغرى مثل حلقات الغلق المحكم، والموانئ التي تعبأ فيها تلك الشحنات، وحاويات العوامل الكيميائية.

١٣ - وتحقيقاً للاعتماد على الذات في مجال الذخائر، أنتج برنامج الأسلحة الكيميائية في العراق أيضاً على الصعيد المحلي مظاريق للذخائر، بما في ذلك مجموعة متنوعة من القنابل الجوية، باستخدام مواد خام لإنتاج الذخائر التقليدية ومعدات التصنيع المقتناة من موردين أجنبي. ولقد ارتبط إنتاج ذخائر الأسلحة الكيميائية ارتباطاً مباشراً بتصميم وإنتاج الذخائر التقليدية بواسطة العراق.

١٤ - وكان العامل الحاسم الرئيسي في اختيار الذخائر لبرنامج الأسلحة الكيميائية للعراق هو إيجاد وسيلة مستدامة لإيصال الأسلحة وذخائر قادرة على الوفاء بأهداف التشغيل. وفيما يتعلق بأهداف التشغيل، كان العراق يركز على كفاءة انتشار العوامل الحربية الكيميائية في الذخائر. بيد أن الكفاءة القصوى للذخائر لم تكن في حد ذاتها المعيار الأول لاختيار الذخائر التي تستخدم مع العوامل الحربية الكيميائية.

١٥ - وفيما يتعلق بطرق و"قواعد" استخدام الأسلحة الكيميائية، اتبع العراق المبادئ المعروفة. ذلك أن سيناريوهات المعارك التي أعدتها قوات العراق المسلحة توقعت عمليات دفاعية وهجومية على السواء، ومن ثم شملت متطلبات لأنواع مختلفة من الذخائر الكيميائية لضمان المرونة في العمليات. ومن هنا كان من المقرر، عموماً، استخدام المقذوفات المدفعية والقنابل الجوية المعبأة بعامل الحرب الكيميائية الثابت، غاز الخردل، من أجل منع تحرك قوات العدو المهاجمة أثناء العمليات الدفاعية والحيلولة دون دخوله مناطق معينة. وقد نشرت صواريخ كيميائية عيار ١٢٢ ملمتراً معبأة بعامل الحرب الكيميائية غير الثابت، سارين، ضد مواقع العدو على طول خط الجبهة واستخدمت في تحطيم دفاعات العدو، استعداداً للعمليات الهجومية وللهجمات المضادة. وعقب الهجمات الكيميائية، أمكن للقوات العراقية المهاجمة عبور المناطق التي أطلقت عليها الصواريخ الكيميائية التي تحوي العامل غير الثابت. وأمكن استخدام القنابل الجوية التي تحمل العوامل الثابتة وغير الثابتة معاً، ضد أهداف متعددة

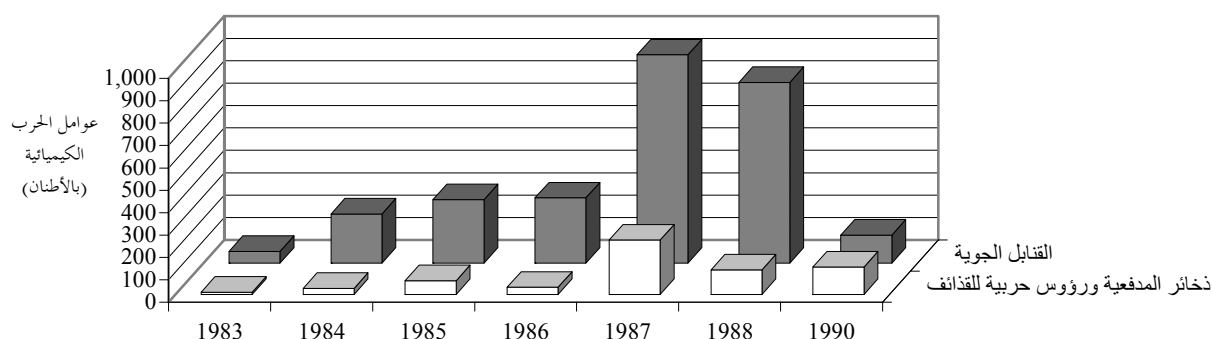
فيما وراء خط الجبهة. وقد استحدثت رؤوس حربية كيميائية للقذائف التسيارية في نهاية البرنامج واعتبرت بمثابة أسلحة استراتيجية.

١٦ - ولم يكن لدى العراق وحدات عسكرية خاصة مكرسة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وتقرر أن تحصل وحدات القتال العسكري النظامية على الأسلحة الكيميائية وأن تستخدمها، إذا اقتضى الأمر، وفقا لتعليمات خاصة. ومن المرجح أن هذه التعليمات صدرت أثناء الحرب بين إيران والعراق تحت اسم رئيس جمهورية العراق.

١٧ - ومن بين عوامل الحرب الكيميائية التي أُنتجت، والبالغ مجموعها حوالي ٣ ٨٥٠ طناً، استخدم حوالي ٣ ٣٠٠ طن من هذه العوامل في صنع أسلحة من أنواع مختلفة من القنابل الجوية، وذخائر المدفعية والرؤوس الحربية للقذائف، على النحو المبين تفصيلاً في الشكل الثاني.

الشكل الثاني

استخدام عوامل الحرب الكيميائية المهلكة في الأسلحة حسبما أعلن العراق*



أطنان عوامل الحرب الكيميائية
المستخدمة في الأسلحة

	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1990
ذخائر المدفعية ورؤوس حربية للقذائف	10	27	61	32	243	110	123
القنابل الجوية	53	220	284	292	931	807	126

* أعلن العراق أنه لم يحدث إنتاج أو تصنيع للأسلحة على نطاق كبير في عام ١٩٨٩. وقد أنتج عددا من الأسلحة (من المرجح أن يكون صغيرا) في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢.

١٨ - وفي الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١، بلغ مجموع الذخائر الكيميائية التي استخدمها العراق في الأسلحة حوالي ١٣٠ ٠٠٠ قطعة. وقد استخدم منها ما يزيد على ١٠١ ٠٠٠ قطعة في القتال، طبقا لما أعلنه العراق في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٨.

١٩ - وأعلن العراق أن حوالي ٢٨ ٥٠٠ ذخيرة كيميائية ظلت دون استخدام في العراق حتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وطبقا لما أعلنه العراق، فإن هناك حوالي ٥ ٥٠٠ قطعة معبأة من هذه الذخائر دمرتها قوات التحالف أثناء الحرب في عام ١٩٩١. وأعلن أن العراق دمر ٥٠٠ قطعة ذخيرة معبأة أخرى بصورة انفرادية. وقد تحقق مفتشو الأمم المتحدة جزئيا من الرقمين الأخيرين. غير أن تدمير غالبية الذخائر، البالغة نحو ٢٢ ٠٠٠ قطعة ذخيرة معبأة، حدث تحت إشراف مفتشي الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤. وأثناء جمع الأسلحة الكيميائية لتدميرها بعد حرب عام ١٩٩١، ذكر العراق أنه لم يتمكن من العثور على حوالي ٥٠٠ قطعة ذخيرة كيميائية.

تدمير الأسلحة الكيميائية العراقية والمنتجات ذات الصلة

٢٠ - طبقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، دُمرت كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية والمنتجات والمواد ذات الصلة التي أعلن عنها العراق تحت إشراف الأمم المتحدة في فترة قصيرة نسبيا، من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤، وذلك أساسا في منشأة المثنى العامة، بجمع الأسلحة الكيميائية السابق. وشمل هذا التدمير ٢٢ ٠٠٠ ذخيرة كيميائية معبأة وما يزيد على ١٦ ٠٠٠ ذخيرة غير معبأة، و ٦٩٠ طنا من عوامل الحرب الكيميائية (السائلة والمستخدمة في أسلحة على حد سواء)، وأكثر من ٣ ٠٠٠ طن من السلائف الكيميائية وما يزيد على ١٠٠ من المعدات الرئيسية لإنتاج الأسلحة الكيميائية.

٢١ - ولقد مثل الإشراف على تدمير العراق لأسلحته الكيميائية أحد المنجزات الرئيسية التي حققتها وكالة الأمم المتحدة للتحقق. وكانت هذه أول عملية لتدمير الأسلحة الكيميائية تشرف عليها منظمة دولية. وهي تثبت أن اللجنة الخاصة قادرة، باستخدام أفضل الخبرات المتاحة واتباع أفضل إجراءات التشغيل، على ضمان إجراء هذه العملية الخطيرة بأسرع ما يمكن.

٢٢ - ولم يقتصر إشراف الأمم المتحدة على عمليات التدمير على حضور مفتشي الأمم المتحدة موقع التدمير وعلى مراقبة عمليات التدمير، بل شمل أيضا تقدير وتقييم طرق التدمير التي اقترحتها العراق لتلبية المطالب التي وردت في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن السلامة العامة أثناء التدمير، فضلا عن توفير الخبرة التقنية والتوجيه والدعم الفعلي للعراقيين العاملين في التدمير. وتحقيقا لذلك، جمعت اللجنة الخاصة الفريق الاستشاري للتدمير، الذي

ضم خبراء دوليين بارزين في مجال الأسلحة الكيميائية، للتشاور بشأن جميع جوانب التدمير. كما تم تنسيق طرق التدمير المستهدفة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٣ - وقد استُخدمت الوسائل التالية لتدمير الأسلحة الكيميائية والسلائف الكيميائية العراقية:

(أ) تدمير عامل الحرب الكيميائية، غاز الخردل، والسلائف القابلة للاشتعال باستخدام محرقة بناها العراق من أصناف من المعدات قام بشرائها واستخدامها في الماضي برنامج الأسلحة الكيميائية. وقد فوضت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بناء هذه المحرقة في منشأة المثنى العامة؛

(ب) تدمير عاملي الحرب الكيميائية المؤثرة في الأعصاب، سارين وتابون، وبعض من سلائفهما، عن طريق التحليل المائي باستخدام تسهيلات منشأة المثنى العامة، في ظل توجيه اللجنة الخاصة؛

(ج) التدمير، على أساس كل حالة على حدة، عن طريق إطلاق الشحنات والقيام في الوقت نفسه بحرق الذخائر الكيميائية التي دُمرت أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١. وقد مثلت هذه الذخائر أخطارا مباشرة على الصحة والبيئة ولم يكن من الممكن نقلها لاعتبارات تتعلق بالسلامة إلى موقع التدمير المعين في مجمع الأسلحة الكيميائية السابق في العراق.

٢٤ - وقد أُرسِل إلى العراق فريق متخصص تابع للجنة الخاصة، هو فريق تدمير الأسلحة الكيميائية، حيث رابط فيها من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ للإشراف على عمليات التدمير التي قام بها العراق ورصدها، بما في ذلك الرصد البيئي المنتظم. ووفر هذا الفريق أيضا تطهيرا من التلوث ودعمًا طبيًا للأفراد العراقيين الضالعين بعمليات التدمير. وعمل ما يزيد على ١٠٠ خبير من ٢٥ بلدا مع الفريق أثناء فترة عمله في العراق. ونظرا لطابع العمل المتسم بالخطورة والأخطار الكامنة في منطقة التدمير، فقد أُولى أقصى اهتمام ممكن للإقلال إلى أقصى حد من الآثار الصحية والبيئية المترتبة على تدمير الأسلحة الكيميائية ومكوناتها. ولم يتعرض الأفراد العاملون في الفريق لأية إصابات خطيرة أثناء عمليات التدمير. وقد أثبتت المعاينة والتحليل النهائي للذات أن أجهزتهما للجنة الخاصة لدى الانتهاء من عملية التدمير أنه لا توجد أية أخطار بيئية ذات شأن متصلة بالأسلحة الكيميائية في منشأة المثنى العامة.

٢٥ - وقد عزلت جميع النفايات الخطرة الناجمة عن تدمير الأسلحة الكيميائية في عدة مبان ومناطق تابعة لمنشأة المثنى العامة وأُحْكِمَ بأمان غلقها بالخرسانة وبجدران من الطوب مغطاة بالتراب. وكان من بينها ملجأ محصن، أحدهما دُمر بالقصف الجوي في عام ١٩٩١

واحتوى على صواريخ مدفعية من عيار ١٢٢ ملمترا وذخائر متبقية معبأة بعامل سارين المؤثر في الأعصاب. وحفاظا على الأمن والسلامة، تعهد العراق، في بروتوكول موقع مع اللجنة الخاصة، بتفقد المباني المغلقة مرة واحدة على الأقل كل شهر لضمان إحكام الإغلاق وعدم إزالة علامات التحذير أو تلفها أو العبث بها طالما ظل قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) نافذا.

٢٦ - ويبين تدمير العراق للأسلحة الكيميائية تحت إشراف الأمم المتحدة أهمية استمرار ترتيبات الأمن والسلامة في الموقع والتخلص من المواد الخطرة في الأمد الطويل. ولا يمكن التحقق من تنفيذ البروتوكول بعد انسحاب مفتشي الأمم المتحدة من العراق، في آذار/مارس ٢٠٠٣.

التحقق بواسطة الأمم المتحدة

٢٧ - على الرغم من أن عددا من القضايا المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية في العراق لا تزال دون حل، فإن مفتشي الأمم المتحدة قد تمكنوا من تحديد بارامترات هذا البرنامج ونطاقه والنتائج التي تحققت. وشمل ذلك عناصر البرنامج التي حاول العراق إخفاءها عن المفتشين، مثل جهوده لإنتاج عامل الحرب الكيميائية VX والاحتفاظ بجزء من المعدات والأدوات والمواد التي اقتناها في الماضي برنامج الأسلحة الكيميائية.

٢٨ - وتبين تجربة التحقق من برنامج الأسلحة الكيميائية في العراق أنه لا يقدر على كشف النقاب عن أنشطة غير معلنة إلا نظام متقدم للتحقق يشمل أدوات وتقنيات شتى للتحقق. وقد كشف تحليل بيانات المشتريات عن شراء العراق لمنتجات ومواد محددة؛ وأسفر التنقيب عن الوثائق عن اكتشاف سجلات لأنشطة غير معلنة؛ وساعدت المقابلات التي جرت مع العلماء والتقنيين العراقيين على تحديد الفجوات في إعلانات العراق عن قضايا محددة؛ وأدت عمليات استجواب المنشقين إلى معلومات إضافية لم يكن العراق قد أعلنها؛ وساعدت المعلومات المتحصل عليها من الموردين السابقين إلى العراق على توثيق بيانات المشتريات؛ وأدت عمليات المعاينة والتحليل إلى تحديد بقايا المواد غير المعلنة، مما أدى، بالاقتران مع عمليات التفتيش في الموقع، إلى الكشف عن وجود أنشطة غير معلنة لا يمكن إنكارها. وكانت الخبرة المجمع داخل هيئة التحقق التابعة للأمم المتحدة حيوية أيضا لعملية التحقق والتقييم الموثوق بها. وإضافة إلى ذلك، فإن نظام الرصد والتحقق المستمرين قد وفر توكيدا بأن إنتاج الأسلحة الكيميائية قد انتهى في عام ١٩٩١، وكان رادعا قويا لاستئناف أنشطة محظورة بعد ذلك.

٢٩ - وقد جرى تفكيك المجمع الرئيسي لتطوير وإنتاج الأسلحة الكيميائية في العراق وإغلاقه تحت إشراف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. وحدد المفتشون المنشآت الأخرى ذات القدرات المزدوجة الاستخدام التي وضعت تحت الرصد. وأحرز تقدم كبير في التحقق من الأنشطة غير المعلنة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، مثل أنشطة العراق في إنتاج عامل VX، وجهوده للحفاظ على جزء من المعدات والسلائف الكيميائية التي اقتناها في الماضي برنامجه للأسلحة الكيميائية.

٣٠ - وفيما يتعلق بمسألة عامل VX، فقد أعلن العراق في البداية أنه لم يجر على هذا العامل من عوامل الحرب الكيميائية سوى أبحاث مختبرية. وبحلول عام ١٩٩٥، اكتشفت اللجنة الخاصة دليلاً على أن نطاق أنشطة العراق بشأن VX أعرض كثيراً. وعليه، أعلن العراق في عام ١٩٩٦ عن إنتاج ٣,٩ طن من عامل VX، وإنتاج ٦٠ طناً من سلائف رئيسية لعامل VX وشراء حوالي ٦٥٠ طناً من سلائف أخرى لإنتاج عامل VX. واعترف العراق أيضاً بأنه كان قد قرر إخفاء جوانب شتى من أنشطته في مجال عامل VX عن اللجنة الخاصة، وأعلن في عام ١٩٩١ أنه قد دمر من جانب واحد كل ما لديه من VX وسلائفه الرئيسية فضلاً عن الوثائق والسجلات المتعلقة بعامل VX.

٣١ - وفيما يتعلق بجهود العراق من أجل الاحتفاظ بالمعدات والمواد المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، اكتشف مفتشو الأمم المتحدة، في عام ١٩٩٧، وجود ٣٢٥ بنداً إضافياً من معدات الإنتاج، و ١٢٥ أداة تحليلية و ٢٧٥ طناً من السلائف الكيميائية التي اشتراها البرنامج السابق للأسلحة الكيميائية واحتفظ بها العراق. وقد تم تحديد هذه المواد على أساس أدلة متعددة جمعها المفتشون.

٣٢ - وتبين تجربة التحقق لدى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن وثائق أي بلد عن برامج للأسلحة الكيميائية باللغة الأهمية لعملية التحقق، حيث أن الأدلة المادية يمكن أن تندثر. ويؤدي إزالة الأدلة الوثائقية أو إخفاؤها، عمداً، إلى الإقلال بشدة من الثقة في الطرف الخاضع للتفتيش، ويفضي إلى أوجه غموض يتعذر دوماً حلها بصورة مرضية.

٣٣ - ونظراً إلى عدم وجود سجلات كاملة للإنتاج والتخزين والنشر، ذكر العراق أنها دمّرت بصورة انفرادية، فقد تعذر على مفتشي الأمم المتحدة التحقق بصورة كاملة من بيانات العراق بصدد الكميات الكلية للأسلحة الكيميائية المنتجة أو المستخدمة أو المحتفظ بها. وضاعف من صعوبة التحقق من البيانات العراقية أن الجزء الرئيسي من عوامل الحرب الكيميائية السائبة المنتجة والذخائر الكيميائية المعبأة إبان فترة ١٠ أعوام كان قد استخدم في

القتال. وفيما يتعلق بالعوامل والذخائر الكيميائية المتبقية في العراق في عام ١٩٩١، ثمة قدر كبير من الثقة في أن الغالبية الكبرى منها قد أعلن عنها العراق، وحددها المفتشون وتم تدميرها في ظل الإشراف الدولي. على أن عملية التدمير التي أجراها العراق بمفرده قد أطالت أمد عملية التحقق وتركت حالات من عدم التيقن بشأن أنواع وكميات الأسلحة التي دمرها.

٣٤ - ويتبقى هناك أيضا قدر من عدم اليقين فيما يتعلق بالذخائر الكيميائية التي فقدت، طبقا لما يقوله العراق، بعد حرب الخليج عام ١٩٩١. وأورد فريق الاستقصاء في العراق بيانات متضاربة لمسؤولين عراقيين سابقين، ذكر أحد المسؤولين فيها أن العراق أبقى على حوالي ٥٠٠ قطعة ذخيرة عيار ١٥٥ ملمترا، بينما أصر مسؤولون آخرون على أنه تم تدميرها فعلا.

٣٥ - وقد تلقت الوحدات العسكرية النظامية للعراق واستخدمت، في ميادين العمليات، أسلحة تقليدية وكيميائية معا. ونظرا لسرعة نقل الكثير من هذه الوحدات وضلوع عشرات من المنشآت في مناولة تلك الأسلحة، هناك احتمال لأن تكون الذخائر الكيميائية قد اختلطت دون قصد بالأسلحة التقليدية. وفضلا عن ذلك، فقد وُسم بعض الذخائر الكيميائية المعبأة بعوامل الحرب الكيميائية بوصفها أسلحة تقليدية عادية مما جعل تحديدها كذخائر كيميائية أمرا صعبا، ليس فقط بالنسبة إلى مفتشي الأمم المتحدة ثم لأفراد فريق الاستقصاء في العراق لاحقا، بل وللعراق أيضا.

٣٦ - وقد قدرت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بناء على المعلومات التي جمعها المفتشون في العراق، أن بعض الذخائر الكيميائية، إذا كانت باقية في العراق، يمكن أن تكون ما زالت حاوية لعامل حرب كيميائية، مثل غاز الخردل، على درجة عالية نسبيا من النقاء، رهنا بصنف الذخيرة، ونوع المواد الكيميائية المستخدمة فيها، وتواريخ إنتاجها، وظروف تعبئتها وتخزينها. ويمكن أن تحتوي ذخائر أخرى على عوامل حرب كيميائية أو مكونات ثنائية أو على بقايا من تلك العوامل أو المكونات فقط.

٣٧ - وأظهرت تجربة التحقق من الذخائر الكيميائية للعراق أيضا أن معرفة الطريقة الأريية المستخدمة لتحويل الذخائر التقليدية إلى ذخائر كيميائية تتطلب فهما دقيقا لمواد الذخائر وعملية تصميمها وتصنيعها. ويمثل تفهم جميع وسائل الإيصال التقليدية المتاحة للعراق مجالا آخر ضروريا لمعرفة ذخائر العراق من الأسلحة الكيميائية وأجزائها ومكوناتها المميزة.

٣٨ - إن العراق غني بالموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن، بما في ذلك الفوسفات الصخري والكبريت. ويمكن استخدام المنتجات الثانوية من تجهيز هذه

الاحتياطات في تصنيع سلائف الحرب الكيميائية. ومن الأهمية بمكان لنظام الرصد، إذا وضعت في الحسبان الجهود التي بذلها العراق قبل عام ١٩٩١ لتحقيق الاعتماد على الذات في إنتاج السلائف الحيوية لعوامل الحرب الكيميائية من المواد المتوفرة في العراق، أن يغطي أيضا جزءا من المجمع العراقي للصناعات الكيميائية النفطية والتعدين للحيلولة دون تحويل استخدام المواد الكيميائية والقدرات المتاحة تجاريا في أغراض محظورة.
